A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/45/PV.42
3 December 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد أوونـور (غانـا)
(نـائب الرئيس)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨]

(أ) تقريـر اللجنـة الخاصـة المعنيـة بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقـلال للبلدان والشعوب المستعمرة
(ب) تقرير الامين العام
(ج) مشاريع قرارات
(د) مشروع مقرر

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوونور (غانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/45/23 ، A/AC.109/1015 و Corr.1 ، A/AC.109/1016- A/AC.109/1021 ، A/AC.109/1023 و Corr.1 و Add.1 ، و A/AC.109/1024- A/AC.109/1036 ، A/AC.109/1038 ، A/AC.109/1041 و Corr.1 ، A/AC.109/1044 و A/AC.109/1048 و Corr.1/Rev.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/45/644 و Corr.1)

(ج) مشاريع قرارات ((A/45/23 (Part II) ، الفقرة ٢٦ ؛ A/45/L.16 ، A/45/L.17)

(د) مشروع مقرر (A/45/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية هذا الصباح نظرها في مسألة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بمجموعها ، في إطار البند ١٨ من جدول الاعمال .

أمامنا ثلاثة مشاريع قرارات ترد في الفقرة ٢٦ من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/45/23) وفي الوثيقتين A/45/L.16 و A/45/L.17 ، وكذلك مشروع مقرر يرد في الوثيقة A/45/L.18 .

(الرئيس)

اقترح أن تغلق قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند اليوم الساعة ١٣/٠٠ . اذا لم يكن هناك اعتراض ، ساعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذلك أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليتولى عرض تقرير اللجنة .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بأن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة عن عملها خلال عام ١٩٩٠ (A/45/23) لكي تنظر فيه الجمعية .

والتقرير الذي يتعلق ، بين جملة أمور ، بالبند ١٨ من جدول الاعمال ، مقدم وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٤٤ بتاريخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن تنفيذ الإعلان ، التي تطلب بمقتضاها الجمعية الى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة للتنفيذ الفوري والتام لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في جميع الاقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، مع القيام بصفة خاصة بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار .

إن الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، باتخاذها القرار ١٠٠/٤٤ بتاريخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، فوضت أيضا اللجنة الخاصة بالاضطلاع بعدد من الانشطة احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان ، ويشمل ذلك ، بين أنشطة أخرى ، عقد حلقتين دراسيتين اقليميتين عن موضوع إنهاء الاستعمار بصفة عامة .

وخلال هذا العام تمكنت اللجنة الخاصة من القيام بالمهام التي أناطتها بها الجمعية وتقديم التوصيات المناسبة بشأن كل البنود المحالة اليها لبحثها وتقديم تقرير عنها . وقد اجتمعت لهذا الغرض في الفترة من شباط/فبراير الى آب/اغسطس وعقد أعضاؤها مشاورات فيما بينهم طوال العام .

ولما كانت اللجنة الخاصة تعلم أن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاعلان يمكن أن يشكل فرصة مناسبة لتقييم التقدم الذي تحقق خلال السنوات الثلاثين الماضية ، ووفقا للقرار ١٠٠/٤٤ ، فقد عقدت اللجنة حلقتين دراسيتين اقليميتين ، حلقة في فانواتو في أيار/مايو والاخرى في بربادوس في حزيران/يونيه . ويحتوي تقريرا الحلقتين على الآراء التي أعرب عنها ممثلو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذين حضروا الحلقتين . ويحتوي كل تقرير أيضا على ملخص للمناقشات يسلط الضوء على القضايا الاساسية والآراء التي أعرب عنها المشتركون في الحلقتين . وتقريرا الحلقتين يردان في الوثيقتين A/AC.109/1040 و Corr.1 ، و A/AC.109/1043 .

وعلى أساس المناقشة العامة التي جرت أثناء دورة آب/اغسطس حول الذكرى السنوية الثلاثين والمشاورات التي أعقبتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة بالاجماع مشروع قرار بشأن الذكرى السنوية الثلاثين للاعلان مقدما للجمعية العامة للموافقة في الفصل الثاني من التقرير الحالي .

واللجنة الخاصة ، آخذة في الاعتبار بصفة خاصة الطلبات المحددة التي وجهتها اليها الجمعية العامة في القرار ١٠١/٤٤ ، استعرضت طوال العام تنفيذ الاعلان المتعلق بالاقاليم المتبقية وأعدت مجموعة من التوصيات تهدف الى التعجيل بإنهاء الاستعمار والى تيسير التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي لشعوب تلك الاقاليم .

وعلاوة على ذلك ، قدمت اللجنة الخاصة توصيات تتعلق بالتحديد بأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها من المصالح التي تعوق تنفيذ الإعلان ، والانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الخاضعة لإدارتها ، وتنفيذ الإعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المنتسبة الى الامم المتحدة ، والمعلومات المقدمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

وقد كرست اللجنة الخاصة قدرا كبيرا من اهتمامها خلال العام لإنهاء الاستعمار في أقاليم الجزر الصغيرة . وفي هذا الصدد كانت اللجنة الخاصة على وعي تام بأن

(السيد شهيد ، مقرر
لجنة الـ ٣٤ الخاصة)

بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر الوسائل الفعالة للتحقق من الحالة السائدة في هذه الاقاليم الصغيرة . وبالتالي ، فقد أكدت مرة أخرى أهمية إيفاد هذه البعثات الى الاقاليم المستعمرة بغية تيسير التنفيذ السريع للاعلان .

وفي سياق مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الإعلان ، تناولت اللجنة بشكل منفصل بندا بعنوان "قرار اللجنة الخاصة بتاريخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٩ بشأن بورتوريكو" . وفي هذا الصدد ، وعقب الاستماع الى ممثلي عدد من المنظمات ، اتخذت اللجنة قرارا آخر بشأن البند ، كما يرد في الفصل الاول من التقرير .

وكما يرد في الفصل الثالث من التقرير ، اضطلعت اللجنة الخاصة بعدد من المهام الاخرى التي أوكلتها الجمعية العامة اليها في قرارات متنوعة ، بالاضافة الى المهام المنبثقة عن القرارات السابقة للجنة فيما يتعلق بمسألة الدعاية التي يجب أن تصاحب أعمال الامم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار .

وفي هذا الصدد ، أكدت اللجنة من جديد اهمية قيام الامم المتحدة بتعميم المعلومات عن إنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن كأداة لتحقيق مقاصد الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئهما وتعبئة الرأي العام العالمي لدعم شعوب الاقاليم المستعمرة . واللجنة الخاصة ، آخذة في الاعتبار الدور الهام الذي تقوم به أعداد متزايدة من المنظمات غير الحكومية في عملية تصفية الاستعمار ، قد شجعت هذه المنظمات مرة أخرى على الاستمرار في تعميم المعلومات المتعلقة بالحالة في الاقاليم المستعمرة المبقية وبموقف الامم المتحدة إزاء إنهاء الاستعمار .

وخلال العام اشتركت اللجنة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدتها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . وعلى ضوء النتائج البناءة التي تحققت في هذا الصدد ، وتمشيا مع مقررات الجمعية ذات الصلة ، قررت اللجنة أن تستمر في الاحتفاظ باتصالاتها الوثيقة بالمنظمات المعنية وتشترك في المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الخاصة ذات الصلة التي تتناول إنهاء الاستعمار والتي تنظمها تلك المنظمات بالاضافة الى هيئات الامم المتحدة المعنية الاخرى .

أود أن أسترعي انتباهكم الى المقترحات الموجزة في الفرع ياء من الفصل الاول ، "الاعمال المقبلة" الذي تأمل اللجنة الخاصة أن توافق عليه الجمعية العامة وأن يمكنها من المضي في الاداء الفعال لمهمتها التي لم تستكمل بعد .

لقد أوصت اللجنة الخاصة الجمعية العامة بتجديد ندائها الى الدول القائمة بالادارة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الاعلان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، وفقا لاماني شعوب الاقاليم المعنية المعرب عنها بحرية . وفي هذا الصدد ، في ضوء النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة اشتراك الدول القائمة بالإدارة اشتراكا فعالا في أعمال اللجنة ، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن ترجو مرة أخرى من الدول القائمة بالادارة التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة في النهوض بولايتها ، وأن تشترك على وجه التحديد اشتراكا فعالا في الاعمال المتعلقة بالاقاليم الواقعة تحت إدارة كل من هذه الدول .

وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار تأكيد الجمعية العامة أن اشتراك الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اشتراكا مباشرا في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة هو وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب تلك الاقاليم نحو تبوء مركز تتساوى فيه مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، توصي اللجنة الجمعية العامة أيضا بأن تواصل دعوة الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الاقاليم المعنية بالاشتراك في مناقشة اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة للبنود المتعلقة بإقليم كل منهم . وفي ذلك الصدد ، إذ تأخذ اللجنة في الاعتبار وجهات النظر التي أعرب عنها ممثلو الاقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتهما اللجنة الخاصة في فانواتو وبربادوس احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان ، فإنها ستقوم ، بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة ، بالنظر في كيفية تكثيف وتحسين مشاركة ممثلي تلك الاقاليم في أعمال اللجنة في حدود الموارد المتوفرة .

وعلاوة على ذلك ، قد ترغب الجمعية العامة أيضا في تجديد ندائها الى جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة من أجل الامتثال لمختلف الطلبات الموجهة اليها من الجمعية العامة ومجلس الامن في قراراتهما ذات الصلة بالموضوع .

ولدى إعلان البرنامج المقترح ، أجرى رئيس اللجنة الخاصة السفير تسفاي تاديسي مشاورات طوال العام مع كل المعنيين . والعمل الشاق الذي قام به والإسهامات الايجابية التي أدلى بها في هذا الصدد محل التقدير العميق لجميع أعضاء اللجنة الخاصة . ونيابة عن اللجنة الخاصة أزكّي التقرير للجمعية العامة .

وقبل أن أختتم كلمتي اسمحوا لي أن أعبر عن امتناني العميق لجميع أعضاء اللجنة الخاصة ، ولاسيما رئيسها السفير تاديسي ممثل اثيوبيا ونواب الرئيس الثلاثة

(السيد شهيد ، مقرر لجنة الـ ٣٤ الخاصة)

السفير ريكاردو الاركون دي كيسادا ممثل كوبا ، والسيد سيفيري بيرغ جوهانسن ممثل النرويج ، والسيد الكسندر سلابى ممثل تشيكوسلوفاكيا ، ولرئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، السيد غازي جمعة ممثل تونس ومقررها السيد داغ مجالاند ممثل النرويج ، على ما حظيت به من تعاون وتأييد ، الأمر الذي سهل كثيرا من مهمتي بوصفي مقررا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي سيعرض ثلاثة مشاريع قرارات في سياق كلمته .

السيد تاديسي (اثيوبيا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٣٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن مقرر اللجنة الخاصة قدم بيانا بعمل اللجنة الخاصة على مدى العام ، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتعليق باختصار على بعض التطورات الرئيسية ، وكذلك على المهام المتبقية أمامنا في مجال إنهاء الاستعمار .

إذ نشهد الذكرى الثلاثين للإعلان هذا العام ، أدرك تماما أنه نتيجة مباشرة لعملية إنهاء الاستعمار التي حدثت خلال هذه الفترة ، اكتسبت هذه المنظمة الدولية التي تكاد أن تكون عالمية حقا المزيد من الحيوية والنضج والمزيد من تقدير المسؤولية والقدرة على الاستجابة للمشاكل العديدة التي تحيط بكوكبنا . لقد تحقق تحول بالغ العظم على خريطة العالم ، وفي العلاقات الدولية ، بفضل التصميم الجماعي والاعتراف بوجود مصلحة عالمية حقيقية في تحقيق الحرية والحرص على حماية حقوق الإنسان .

والواقع إنه ما من مهمة رئيسية من مهام الأمم المتحدة قد أثبت نفعها وصلاحيتها وحيويتها كأداة للسلم مثل مهمتها في مجال إنهاء الاستعمار . فخلال هذه الفترة من التغيير الثوري لعبت الأمم المتحدة دورا هاما في العملية التي جلبت الاستقلال لمئات الملايين من الاشخاص في جميع أنحاء العالم .

والكثير من عمل المنظمة في هذا الخصوص قد أنجز برعاية الجمعية العامة . إن التزامها بقضية إنهاء الاستعمار وتصميمها قد حققا طفرة جديدة في عام ١٩٦٠ عندما اعتمدت الجمعية العامة الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ذلك الصك الذي قنن خبرة المنظمة طوال ما يربو على عقد ونصف في مجال العمل على إنهاء الاستعمار تحقيقا للمبادئ التي يجسدها الميثاق .

والجمعية العامة باعتمادها ذلك الاعلان ، أوضحت أن استمرار نكران الحق الأساسي للشعوب التابعة في جميع أنحاء العالم في تقرير المصير لا ينتهك فحسب أحكام الميثاق بل يعرقل تحقيق السلم والتعاون في العالم . وقد جاء نداءها من أجل اتخاذ

خطوات فورية لتمكين الشعوب التابعة من التمتع بالاستقلال الكامل والحرية وفقا للأماني المعرب عنها بحرية ، معبرا عن الالتزامات الادبية للدول الاعضاء بمقتضى الميثاق .

ومنذئذ ، تخلص أكثر من ٨٠ مليونا من الناس من مركز التبعية وهناك زهاء ٦٠ إقليما مستعمرا أصبحت دولا أعضاء مستقلة في المنظمة ، وأصبح غيرها من الأعضاء النشطين كذلك في منظومة مؤسسات الأمم المتحدة . وإن تيسير تلك العملية ومساعدتها بأكثر الوسائل فعالية كانا مهمة صعبة قامت بها الأمم المتحدة ، حيث أن العديد من العقبات التي واجهت هذه الأقاليم بدت في بداية الأمر مستعصية الحل . ولكن بفضل جهود المنظمة المستمرة المتضافرة تم التغلب على العديد من الصعاب . وأعتقد أن المجتمع الدولي يحق له أن يشعر بالاعتزاز بالدور الحازم الذي لعبه في تحقيق ذلك كله .

ويرجع الكثير من الفضل في ذلك ، بطبيعة الحال ، الى الجهود الدؤوبة لأعضاء لجنة الـ ٣٤ الخاصة . إن اللجنة الخاصة لم تقم فحسب بتركيز الاهتمام العالمي على مشاكل إنهاء الاستعمار بل قامت أيضا بتعبئة الدعم المعنوي والسياسي لصالح الشعوب التابعة في جهودها لإعمال حقها في تقرير المصير . وتحقيقا لتلك الغاية ، اقترحت عددا من التدابير الفعالة الرامية الى التصدي للحالات المحددة القائمة في الأقاليم المستعمرة .

(السيد تاديسي ، رئيس
لجنة الـ ٢٤ الخاصة)

نظرا لأن الجمعية العامة على وشك ان تبدأ استعراضها السنوي للحالة التي تتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أود باسم أعضاء لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، وبالاصالة عن نفسي أن أعرب عن عميق الارتياح لأن المناقشة هذا العام تجري بمشاركة ممثل جمهورية ناميبيا المستقلة بصفتها دولة عضوا ذات سيادة في هذه المنظمة . وفي الواقع أنه فيما يتعلق بأعمال اللجنة الرابعة ذات الصلة خلال الدورة الحالية ، قد لاحظنا الإسهام النشط والبناء من جانب وفد ناميبيا ، ولا يخامرني شك في أن مداولات الجمعية العامة بشأن البند المطروح علينا سيزيد من تعزيزها وجود ذلك الوفد بيننا اليوم .

وفي سياق أنشطة الاحتفال بالذكرى الثلاثين التي وافقت عليها الجمعية العامة ، عقدت اللجنة الخاصة هذه السنة حلقتين دراسيتين إقليميتين ، إحداهما في فانواتو في أيار/مايو والاخرى في بربادوس في حزيران/يونيه . وقد أتاحت الحلقتان فرصة للتأمل في أفضل سبيل للوفاء بتوقعات واحتياجات الاقاليم المستعمرة المتبقية . وقد أتاحتا أيضا لممثلي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مختلف المناطق الفرصة للإشتراك في مداولات هاتين الحلقتين .

وأتاحت الحلقتان أيضا الفرصة للجنة لإجراء استعراض شامل للمشاكل المحددة لبقية الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وستساعد إسهامات المشاركين ، ولاسيما المشاركون من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، اللجنة في انتهاج سبيل أكثر فعالية لأعمالها وتكييف نهجها وأسلوب عملها لانجاز ولايتها . وكما ورد في تقرير اللجنة ، قررت اللجنة أيضا ان تستفيد قدر الإمكان من الاقتراحات والمقترحات المقدمة في الحلقتين ، بغية تعزيز وترشيد أعمالها على نحو مستمر . وفي هذا الصدد ، سيظل تبادل الآراء الواسع النطاق ، الذي جرى في الحلقتين ، وخصوصا مع ممثلي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ومختلف المقترحات الواردة في موجز المناقشات في تقريري الحلقتين ، مصدرا لتزويد اللجنة بأساس هام لصياغة برامج سليمة لأعمال المتابعة .

وباسم اللجنة الخاصة ، أود ان أشكر مرة أخرى حكومتي فانواتو وبربادوس لتمكينهما لنا من أن نعقد هاتين الحلقتين الهامتين في عاصمتيهما ، وعلى التعاون والمساعدة اللذين قدمتاهما للجنة .

وأود أن أشكر الدول المعنية القائمة بالإدارة لتعاونها في تسهيل تمثيل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقتين .

تواجه الاقاليم الصغيرة المتبقية في منطقة البحر الكاريبي وفي المحيط الهادئ مشاكل مختلفة ومعقدة . ويرجع ذلك جزئيا الى صغر حجمها وعدد سكانها . وفي أحيان كثيرة الى عزلتها وضآلة مواردها ، كما اتضح في الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة التي أصدرتها اللجنة الخاصة . بيد أنه لا يمكن السماح لهذه الاعتبارات بأن تتدخل في حقوق وامتيازات الشعوب المعنية أو بأن تحد منها ، ولاسيما حقها في اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بمستقبلها .

وأود أن أؤكد مسؤولية الدول القائمة بالإدارة ، في اضطلاعها بالتزاماتها بموجب الميثاق ، عن تكثيف برامج التعليم السياسي لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارتها بغية تعميق إدراكها لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والإعلان فيما يتعلق بمركزها في المستقبل .

وينبغي للدول القائمة بالإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرئيسية على النحو الوارد في الميثاق أن تبذل قصارى جهدها لكفالة أن تقوم اقتصادات الاقاليم التي تقوم بإدارتها على أساس سليم . ومن أجل تحقيق ذلك الهدف ، ينبغي أن تواصل تنظيم برامج إنمائية فعالة وأن تؤمن الى أقصى حد ممكن المساعدة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة . وينبغي أن تستمر في وضع هذه البرامج على أساس دقيق لحماية وضمان المصالح الحقيقية الحالية والمقبلة لشعوب الاقاليم المعنية .

وفي ضوء الدور البناء الذي اضطلعت به البعثات الزائرة في الماضي ، لا تزال اللجنة الخاصة تولي أهمية حيوية لإيفاد هذه البعثات الى الاقاليم التابعة . ولقد

(السيد تاديسي ، رئيس
لجنة الـ ٣٤ الخاصة)

اتضح أن هذه البعثات وسيلة فعالة لجمع معلومات مباشرة ومستكملة عن الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقاليم ، والتحقق من رغبات ومطامح شعوبها بشأن مركزها في المستقبل . وفي هذا الصدد ، أحث بقوة كل الدول القائمة بالإدارة على التعاون أو مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة بالاشتراك النشط في أعمالها وبدعوة بعثات الامم المتحدة لزيارة الاقاليم الواقعة تحت إدارتها .

وستنظر الجمعية العامة بعد قليل في بعض هذه التوصيات وغيرها ، التي قدمتها اللجنة الخاصة . والتي وافقت عليها اللجنة الرابعة في الشهر الماضي . وأود أن أعرب عن وطيد الأمل في أنها ستحظى بتأييد الجمعية .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بصفة خاصة بالسفير مارتين ادوكي ، رئيس اللجنة الرابعة لقيادته البارزة وحنكته السياسية في تمكين اللجنة من اختتام أعمالها بطريقة مثلى . إن تفانيه الشخصي لقضية الشعوب المعنية معروف تماما ، كما أن إسهام بلده في عملية إنهاء الاستعمار قد تجلى على نحو كبير في هذه الدورة .

لقد سمعنا خلال هذه الدورة كثيرا عن أن أعمال المنظمة في ميدان إنهاء الاستعمار تقترب من نهايتها وأننا لم نعد بحاجة الى تبديد جهودنا ووقتنا على أعمال أوشكت على الإنتهاء . وفي الواقع ، ليس هناك من يمكنه أن ينكر أن المنجزات في هذا الميدان منذ إنشاء المنظمة تمثل قصة نجاح عظيم جدير بالثناء في سجلات مجتمع الامم هذا . ويتعين علينا أن نتذكر في كل الاوقات الالتزامات الرسمية التي قطعتها كل الدول الاعضاء على نفسها بموجب الميثاق فيما يتعلق بشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمشمولة بالوصاية . ووفقا للاحكام ذات الصلة في الميثاق ، أقامت الجمعية ، في مقرراتها وقراراتها ، قواعد وإجراءات تعزيز وكفالة رفاهية سكان هذه الاقاليم . ومادام هناك إقليم واحد غير متمتع بالحكم الذاتي تنطبق عليه نصوص الميثاق ، فإن أعمال المنظمة في هذا الميدان يجب أن تستمر دون هوادة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب وضع كل الموارد اللازمة تحت تصرفها . ويمكن أن يتحقق الاقتصاد في استخدام هذه الموارد - الذي يستخدم عادة كذريعة - على نحو ناجع عن طريق التنفيذ الكامل والعاجل للإعلان ، مما يلغي قائمة الاقاليم المستعمرة .

إننا إذ نقترب من اليوم الذي تُزال فيه آخر بقايا الاستعمار من على وجه البسيطة ، يلزم الآن أكثر من أي وقت مضى كفالة أن تظل مصالح سكان هذه الأقاليم ذات أهمية فائقة . وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لخلق الظروف الحرة وغير المقيدة التي تمكن الشعوب المعنية من الإعراب عن مطامحها ورغباتها الحقيقية بشأن مركزها في المستقبل .

وباسم أعضاء اللجنة الخاصة ، أود أن أكرر للجمعية العامة التزام اللجنة الصارم بمواصلة بذل أقصى طاقتها وتصميمها الراسخ على ذلك في السعي من أجل إيجاد أصحّ السبل والوسائل لكفالة التنفيذ الكامل للإعلان .

اسمحوا لي أن أتقدم ببضعة تعليقات شخصية في هذه المرحلة . ففي هذه السنة ، كما جرت في سنوات سابقة ، تمتعت بصفتي رئيسا بالتعاون الكامل من جانب زملائي في اللجنة وفي الأمانة العامة وأود أن أعرب عن خالص تقديري لهم جميعا . وأتقدم بشكري الخاص لأصدقائي وزملائي ، وللأعضاء الآخرين في اللجنة : السفير آلاركون دي كيسادا ممثل كوبا ، والسيد بيرغ جوهانسن ممثل النرويج والسيد الكسندر سلابي ممثل تشيكوسلوفاكيا ، وهم النواب الثلاثة للرئيس ، والسيد محمد نجدة شهيد ممثل الجمهورية العربية السورية ، المقرر . وبالنسبة لي ، بصفتي رئيسا للجنة الخاصة ، لقد كان شرفا وامتيازا عظيمين العمل مع مثل هؤلاء الزملاء المتفانين .

لقد أظهر أميننا العام ، السيد خافيير بيرز دي كوييار ، اهتماما متواصلا بمجال تصفية الاستعمار . ونحن مدينون له على هذا الاهتمام ، الذي ضمن أقصى قدر من التعاون والمساعدة من جانبه .

وأود أيضا الاشادة بصفة خاصة بوكيل الأمين العام لادارة الشؤون السياسية الخاصة ، والتعاون الاقليمي ، وإنهاء الاستعمار والوصاية ، السيد عبد الرحيم أ. فرح ، لما قدمه من مساعدة وتعاون مستمر ، ومن خلاله ، أعرب عن امتناني أيضا لسائر أعضاء ادارته .

ومما يليق بالاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان هذا العام أن اللجنة تمكنت من الموافقة على أن تطرح للنظر في الجمعية العامة نص مشروع قرار يرد في الفقرة ٣٦ من الفصل الثاني من القسم الثاني الوارد في الوثيقة A/45/23 ، الذي يضم المبادئ الأساسية كافة في عملية تصفية الاستعمار التي لم تتوقف . وباعتماد مشروع القرار هذا ستدعم الجمعية العامة صحة أهداف الاعلان وتؤكد من جديد ، من جملة مسائل أخرى ، المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء ، والأمم المتحدة ومنظومة مؤسساتها ، في تقديم المساعدة لشعوب الأقاليم التي مازالت رازحة تحت الاستعمار .

وإنني لعلى ثقة بأن مشروع القرار ، في حال اعتماده ، سيكون معلما آخر في تاريخ مساعي منظمتنا في ميدان إنهاء الاستعمار وسيساعد في توضيح مجرى العمل الذي ينبغي اتباعه من أجل تحقيق أهدافنا .

وكما تدرك الجمعية جيدا ، فإن عام ١٩٩٠ سيكون علامة على بداية عقد إنهاء الاستعمار . وهذه فترة تعهد فيها المجتمع الدولي بتكثيف جهوده بغية تحرير العالم مما نعتبره جميعا مفارقة تاريخية - أي الاستعمار بصوره وأشكاله كافة . ولو كرس المعنيون جميعا أنفسهم من أجل تحقيق هذه الاهداف ، في السنوات العشر القادمة لزالت كل بقايا الاستعمار عن وجه البسيطة ، وبذلك تؤذن بعالم أكثر أمنا وحرية للرجال والنساء في أرجاء العالم كافة .

وإذ استعرضت بإيجاز بعض التطورات الهامة في مجال انهاء الاستعمار ، ووفقا للممارسة المتبعة منذ أمد طويل ، أود ، باسم مقدمي مشروع القرار ، ان أتولى عرض مشروعي القرارين المقدمين في إطار هذا البند وقد وردا في الوثيقتين A/45/L.16 و A/45/L.17 . إن مشروعي القرارين هذين كونهما يعكسان التطورات والمشاكل التي أوجزتها للتو ، فإنني على يقين بأنني لست بحاجة الى التوسع في الحديث بشأن مضمونهما .

فمشروع القرار A/45/L.16 يتناول الجوانب العامة لإنهاء الاستعمار . وبمشروع القرار هذا ، تجدد الجمعية العامة ، من جملة أمور أخرى ، ولاية اللجنة الخاصة .

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.17 يتناول نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار وبمشروع القرار هذا فإن الجمعية تؤكد مرة أخرى على أهمية الإعلام بوصفه وسيلة لتعزيز أهداف ومقاصد الإعلان .

وإذ أتكلم باسم مقدمي مشروعي القرارين أود أن أوصي بمشروعي القرارين هذين لأعضاء الجمعية على انتباههم الجدي وموافقتهم الاجماعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول في مناقشة هذا البند ، ممثل الكونغو .

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن المناقشة الجارية بصدد المسألة الاساسية وهي إنهاء الاستعمار في الدورة الخامسة والاربعين هذه للجمعية العامة ستصبح جزءا من التاريخ . وفي الواقع ، يمكن لهذه المناقشة بفعل

طبيعة الاشياء نفسها أن تكون من حظي : أولا ، بصفتي ممثلا للكونغو ، وهو بلد كان لـه الشرف في أن يكون على مدار ١٧ عاما عضوا في لجنة الـ ٢٤ الخاصة . وكذلك بصفتي الرئيس الحالي للجنة الرابعة .

كيف يمكن لنا أن نكون على ثقة بأن هذا النقاش ، الذي سينتهي بتقييم نهائي ، وبعد مضي ٣٠ عاما على إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أقول كيف يمكن له ألا يأسَنَ في مستنقع الكلمات الذي من شأنه اضعاف النقاط الجوهرية .

ولا أرغب في المخاطرة بحصر نفسي في صورة واحدة . أود أن يكون منطلق بياني هو الوعي بالتفرد الكافي في أعمال اللجنة الرابعة في ١٩٩٠ وكذلك في لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، التي في رأي عدد متزايد من الوفود قد تم توليفها بطريقة تبدو بصورة متزايدة إن لم تكن مثار ريبة ، فعلى الاقل موسومة بشدة بنوع من الطقوسية التي تديم الصور النمطية التي تعود بالذاكرة الى الستينات .

لا أدري بأي من عجائب القدر دُعيت للاضطلاع برئاسة اللجنة الرابعة في الوقت عينه الذي كانت فيه ناميبيا ، آخر المستعمرات الافريقية الكبيرة التي تنال استقلالها أخيرا ، تشارك للمرة الأولى بوصفها دولة عضوة في دورة من دورات الجمعية العامة .

كانت لحظة عظيمة فعلا . احتفلنا بها بجُماع عواطفنا ، كما احتفلنا بالنجاح الباهر الذي حققته الامم المتحدة في تحقيق استقلال ناميبيا أخيرا .

فالمناسبة السعيدة بالاحتفال في عام ١٩٩٠ بالذكرى السنوية الثلاثين للاعلان تعزز من هذا الحدث الخاص . لقد كان منعرجا تاريخيا لا شك فيه ، وبلور ايمانا جديدا بمستقبل الشعوب والبلدان التي مازالت تصبو الى الامساك بزمام تاريخها والاشتراك على قدم المساواة في تشكيل المستقبل المشترك للبشرية .

اننانعرف أنه بالنسبة للاقاليم الـ ١٨ التي مازالت غير متمتعة بالحكم الذاتي - طبقا للتعريف الذي تلتزمه الامم المتحدة - فهذا اسهام لا يعوض . ولن يكون فعالا إلا عندما تأخذ هذه الاقاليم المتبقية في ممارسة حقها الثابت في تقرير المصير . فالميثاق يفرض علينا مثلما يفرض علينا الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مواصلة جهودنا لتحقيق هذا الهدف .

وبالتالي ما زال المجتمع الدولي يشعر بالقلق حيال مصير تلك الاقاليم . وفي رأي الجمعية العامة ذاتها ، أن كون الاقاليم الـ ١٨ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي مجرد بقايا امبراطوريات متناثرة في منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ ، وذات تعداد سكاني قليل وموارد متواضعة ، يجب الا يمثل عائقا أمام شعوبها في ممارسة حقها في تقرير المصير .

لذا ، من المهم بالنسبة لنا أن نستمر في إثارة الاهتمام بمستقبل هذه الاقاليم الصغيرة التي لا تهتم بها وسائط الاعلام عموما أو تضعها في مؤخرة الاحداث الجارية . إن ما تنشره لجنة الـ ٢٤ الخاصة من معلومات حول انهاء الاستعمار إنما يوضح هذا الوضع بجلاء . وهو أمر يتطلب أولا تعاون الدول القائمة بالادارة في جمع المعلومات الموثوق بها في تلك الاقاليم .

إننا نمثل بالنسبة لهذه الشعوب الحبل السُرّي الذي يربطها مباشرة بالمجتمع الدولي ، وهذا ما أكدته البيانات التي أدلى بها ممثلوها في الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتهما لجنة الـ ٢٤ الخاصة هذا العام في بربادوس وفانواتو . بل اننا في الواقع - كما ورد في كلمات بعضها - المصدر الوحيد الذي تعلق عليه آمالها .

إن هذه الشعوب تدرك مسؤوليات الدول القائمة بالادارة بل أنها تؤمن حقا بأن ممارسة حق تقرير المصير يجب أن تكون مسبوقة بتنمية اقتصادية واجتماعية كافية تحول دون سوء الاختيار النهائي وذلك دون استبعاد أي من الخيارات المتضمنة في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) .

وفي هذا السياق ، لا يفوتني أن أرحب بما تقدمه الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة لأسرة الامم المتحدة من مساعدة قيمة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاقاليم .

وهنا ، أود أن أثني على المبادرة الاخيرة الرامية الى وضع استراتيجية انمائية للبلدان الجزرية تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . ونأمل أن يتم نشر تقرير الخبراء الحكوميين الذين اجتمعوا بمقر الامم المتحدة في

حزيران/يونيه الماضي ، على نطاق واسع يشمل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتـــي . وقد يساعد ذلك التقرير في تجسيد الامل المتجدد في حشد الجهود للحصول على مـــوارد اضافية من أجل الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم .

واسمحوا لي أن أستعمل تشبيها خاصا بالالعاب الرياضية . في أي سباق للمسافـات الطويلة ، عادة ما تكون نقطة النهاية هي أصعب نقطة ، ونقطة النهاية في أعمـــال اللجنة الرابعة هي السنوات الاخيرة المتبقية على نهاية هذا القرن . ونأمل أن تشهـد هذه السنوات - تمشيا مع التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ - نهاية عملية انهاء الاستعمار .

لهذا السبب ، من الضروري أن توجه جهودنا حتما صوب تحقيق ذلك الهدف . وفـــي هذه العملية ، يكون تعاون الدولة القائمة بالادارة أمرا ضروريا لا مناص منه .

وإني أضع آمال اللجنة الرابعة وشواغلها في الحسبان ، لاقول أني سأواصـــل القيام بدوري حتى نهاية مدة ولايتي ، ولن أكف عن بذل الجهود بمجرد اعلان انتهاء هـذه المناقشة . وغني عن البيان انني سأضطلع بكل مهامي وأواصل بذل الجهود المستمـــرة بعقل متفتح وإبداع وقابلية للتكيف مع ايلاء الاعتبار اللازم للتطورات الجديدة .

ففي الوقت الذي يتعثر فيه نظام تقييم تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلـــدان والشعوب المستعمرة بسبب عدم القدرة على التغيير أو لمجرد أنه قد يخفق في عكس صورة التطورات الايجابية الواقعة على الساحة الدولية ، لن يكون من الحكمة اطلاقا أن نرفـض الاقتراحات والملاحظات بل حتى الملاحظات الانتقادية التي تقدم في هذا المضمار خـــلال المناقشات الجارية في اللجنة الرابعة والتي ستكررها بعض الوفود هنا بلا شك .

وفي رأيي ، أنه بدراسة هذه الآراء المتضاربة يمكن تلخيصها في أنها رغبـــة جديدة قوية في أن نكيف ، بحكم الضرورة ، أساليبنا ونهجنا وفقا للحقائق الجديـــدة دون أن يلحق ذلك الضرر بحال من الاحوال باحترام المبادئ الواردة في الميثـــاق والاعلان .

لقد قامت اللجنة الرابعة - كما ندرك جميعا - على مر العقود الماضية بـــأداء عملها بكفاءة عظيمة ، وذلك بفضل التزامها العريق بهذه المبادئ طوال ذلك الوقـــت . واليوم ، تستطيع اللجنة الرابعة أن تعلن عن حق نجاحها في مهمتها العظيمة في ميـدان انهاء الاستعمار ، لدرجة أنه يمكن أن يثار الآن تساؤل مشروع حيال مستقبل هذه اللجنـة الذي يتناسب تناسبا عكسيا مع ما تحققه من نتائج ايجابية .

لقد ذكرت آنفا ، أنه لم يبق سوى ١٨ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتـي . وإذا بنينا حكمنا على أساس ما يجري من المناقشات فإننا نجد أن اللجنة الرابعة بعـــد أن كانت تخصص - في عقد الستينات - شهرين ونصف من دوراتها السنوية للمناقشات قد قامـت الآن بتخفيض هذه المدة الى خمسة أسابيع فقط لاستكمال عملها كما حدث في عـــام ١٩٨٩ ، وأيضا هذا العام ١٩٩٠ . ولا يجب أن يشعر أحد بأي حرج من جراء هذا الانجاز المرضـي لمهمة اللجنة المتمثلة في انهاء الاستعمار ، مما يفسر السبب في تضاؤل عدد البنـــود المدرجة على جدول أعمالها ، ومتروك للأجهزة الملائمة التابعة للأمم المتحدة أن تبـت في هذه النقطة في الوقت المناسب .

وفي الختام ، أود أن أوضح أن المناقشات التي دارت هذا العام في اللجنـة الرابعة قد أظهرت - بما لا يدع مجالا للشك - أن عملية انهاء الاستعمار قد وصلت الـى مرحلة هامة . ويمكن أن يشهد على ذلك كل من شاركوا في هذه المناقشات سواء مـن الأعضاء الذين يشاركون في أعمال لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، أو غيرهم من الممثليـن المشاركين في أعمال اللجنة الرابعة .

ونتيجة لذلك ، عليهم أن يقرروا ما اذا كانوا سيشرعون فعلا في مرحلة جديدة . فالهدف هو صياغة توصياتنا بطريقة أكثر واقعية تقوم على أساس توافق الآراء . وقـد لمست من جانبي - بناء على المشاورات التمهيدية التي تعيّن عليّ أن أجريها في ضـوء هذه المناقشات - بضع أفكار عن الكيفية التي يجب أن تتعاون بها اللجنة الرابعـة ولجنة الـ ٢٤ الخاصة في العام القادم من أجل أن تتابعا على نحو مفضّل بعـض الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء .

وتتعلق إحدى توصياتي الرئيسية بإمكانية تشكيل فريق عمل من أعضاء مكتبـــيّ اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة بالاضافة الى ممثلين آخرين للدول يكون من بينهـــم ممثلو الدول القائمة بالادارة . ومن شأن ذلك أن يوجد جسرا يؤدي الى اقامة علاقـــات وتعاون أوثق بين هاتين الهيئتين اللتين تجتمعان عادة في فترتين مختلفتين من السنة رغم كونهما تعملان أساسا في نفس القضايا .

انني أفهم أن اللجنة الرابعة قد تخلت منذ سنوات قليلة مضت عن الاجراء الـــذي كانت تقوم بموجبه بصياغة التوصيات الخاصة بها . فهل تعود الى تلك الممارســـة السابقة أم تستمر في الممارسة الحالية التي وضعت لها والتي تعمل بموجبها بشكـــل حصري تقريبا على أساس نصوص تم اعتمادها في اللجنة الخاصة . ويمكن للفريق العامـــل المقترح أن يناقش هذه المسألة وغيرها .

إن هدفي من اقتراح تعزيز التعاون بين اللجنتين هو تحقيق نتائج أفضـــل والتوصل الى قرارات بتوافق الآراء ، بما يخدم هدفنا المشترك ، ألا وهو الانهـــاء السريع لاستعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية . وبوصفي رئيســـا للجنة الرابعة فأنا موجود رهن طلب الدول الأعضاء كيما أقوم ، بالتشاور مع زميلـــي رئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة بمواصلة الحوار الذي كان إحدى السمات الغالبة لمناقشاتنـــا في هذا العام .

ويحدوني الأمل في أن يكون بوسعي أن أشكل فريق العمل المشار اليه في غضـــون فترة زمنية معقولة حتى نستطيع أن نركز التفكير على العمل بأسرع ما يمكـــن ، وأن نتوصل الى اقتراحات محددة لتقديمها الى الدورة السادسة والاربعين .

وأوجه كلمتي الأخيرة الى تلك الوفود التي ، بدافع من حرصنا المشترك علـــى ضمان زيادة فعالية مؤسسات منظمتنا وقدرتها على الاسهام على نحو أفضل في تحقيـــق مقاصد ميثاقنا ، قد شجعتني على اتخاذ هذه المبادرة . انني ممتن غاية الامتنان لكـــل هذه الوفود .

السيدة أتا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أتيحت لوفد نيجيريا فرص عديدة لان يتوجه بأحر التهانئ الى السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة على انتخابه الذي يستحقه بكل جدارة . إن ايماننا وثقتنا بمهاراته الدبلوماسية قد أكدتهما الطريقة الكفؤة التي اتبعها حتى الآن في الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة . لذلك ، أود بكل بساطة أن أكرر تأييد وفد بلدي وتعاونه .

وليس هناك أي مجال سجلت فيه الامم المتحدة انجازات منذ انشائها أكثر مما سجلته في مجال انهاء الاستعمار . فمن بين ٧٥٠ مليون نسمة كانت ترزح تحت نير الاستعمار في عام ١٩٤٥ ، لم يتبق سوى مليوني شخص تقريبا لم يمارسوا بعد الحق العالمي في تقرير المصير . ومنذ ١٩٤٥ نال الملايين من البشر في ٥٩ بلدا حريتهم واستقلالهم . لذا فإن انجاز الامم المتحدة في هذا الميدان يعتبر بحق انجازا ذا دلالة ومؤشرا .

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) من جانب هذه الهيئة وكان ذلك في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ . ورغم أن نيجيريا لم يكن عمرها يزيد على شهرين بوصفها دولة ذات سيادة وعضوة في الامم المتحدة ، فقد اشتركنا اشتراكا وثيقا في الجهود التي بذلت في صياغة ذلك القرار . إن القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يحدد اختصاصات الامم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار .

إن المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن يحول حجم اقليم ما أو مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لشعب ذلك الاقليم دون ممارسة حق تقرير المصير - هذا المبدأ مجسّد في الاعلان . وفي كل الاوقات ، ينبغي أن يكون محك الاختبار الوحيد لممارسة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير هو الارادة التي يعرب عنها الشعب المعني بنفسه اعرابا حرا .

وتقدس جمهورية نيجيريا الشعبية - حكومة وشعبا - هذا المبدأ ، وبالتالي تدين أي محاولة لانكاره أو تعديله أو الانتقاص منه . لقد أدنا الاستعمار وسنواصل

إدانته حيثما وجد وأيا كان القناع الذي يختفي وراءه . وفي رأينا أنه لا يمكن اصلاح الاستعمار أو تجميله . وعلى ذلك ينبغي أن يتحرر بيتنا العالمي المشترك من هذه الآفة الخبيثة ، التي تجرد ضحاياها من الشخصية الانسانية ومصادر تراثهم .

وفي هذا الصدد ، يؤكد وفد بلدي مرة أخرى تأييده للقرار ٤٧/٤٣ الذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي أعلنت الجمعية العامة بمقتضاه اعتبار الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . لقد أحطنا علما بتقرير الامين العام في هذا الصدد . ونيجيريا مستعدة لتقديم أي إسهام مناسب يساعد على التحقيق الكامل لهدف العقد الدولي .

لقد قال الجنرال ابراهيم باداماسي بابانغيدا ، رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة النيجيرية ، في الرسالة التي وجهها في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لصدور القرار ١٥١٤ (د - ١٥) :

"ربما ليس هناك إناس عانوا من ويلات الاستعمار أكثر مما عاناها أبناء افريقيا والقارة الافريقية" .

لذلك ، تشعر نيجيريا بسعادة بالغة اذ تلاحظ أنه مع نيل ناميبيا الاستقلال في أوائل هذا العام ، أخذ عهد الاستعمار يقترب بسرعة من نهايته في قارتنا . إننا لن ندخر وسعا في العمل من أجل تحقيق الاستئصال الكامل لآخر آثار الاستعمار في افريقيا .

إن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في افريقيا ليست منفصلة عن الخراب الذي أحدثه الاستعمار في قارتنا . إن البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية المختلة ، والاقتصادات المشوهة الموروثة عن السلطات الاستعمارية ، اتضح أن من الصعب صعوبة بالغة إعادة هيكلتها رغم الجهود المصممة التي بذلتها حكومات افريقية عديدة . وأدى النظام الاقتصادي الدولي المجحف ، الذي حكم على العديد من البلدان الافريقية بأن تقصر انتاجها بصفة مستمرة على السلع الاساسية الاولية ، الى زيادة صعوبة المحاولات التي ترمي الى اعادة توجيه الهياكل الاستعمارية التي ورثتها البلدان الافريقية . ولست بحاجة الى أن أذكر العنف النفسي والذهني الذي أطلق الاستعمار عنانه على أبناء افريقيا .

لهذه الاسباب وغيرها يواصل وفدي ترديد النداء الذي صدر للمرة الاولى في عـــام ١٩٨٠ على لسان رئيس جمهورية بلدي حينذاك . ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لتخصيص عقد للتعويضات وردّ الحقوق الى أصحابها الشرعيين في افريقيا ، بل لقد تأخر ذلك طويـــلا عن موعده نظرا للخراب الذي أنزله الاستعمار بهذه القارة . ويستند هذا النداء الـــى تقدير دقيق لتاريخ الاستعمار واقتصاداته وسيكولوجيته . لقد جُرِّدت القارة الافريقيـــة من سكانها ، واستُنفذت مواردها ونُهبت على نحو لم يسبق له مثيل في أي قارة أخـــرى في العالم . لذلك فنحن على ثقة من أن دعاوى افريقيا ستحظى بالدراسة المتأنية علـــى الرغم من أنه لا يمكن أن يحل أي تعويض محل الخسائر التي منيت بها هذه القارة .

وقد رحب وفدي من قبل بالاتجاه الدولي المتطور صوب الحل السلمي للخلافـــات والنزاعات . وقد أعربنا أيضا عن الأمل في أن يستمر تشجيع هذا الاتجاه الايجابـــي وترسيخه وتطبيقه في كل الاوقات . ولا ينبغي أن نسمح لأي اغراءات مزيفة أن تنتقص مـــن قدر النمط السائد الآن لتشبيطنا عن تعزيز النموذج الآخذ في الظهور في العلاقـــات الدولية .

وفي هذا الصدد ، تحيط نيجيريا علما بالتطورات الايجابية التي طرأت علـــى مسائل الصحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة وجزر فوكلاند (مالفيناس) . ونحن نرحـــب بصفة خاصة باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الارجنتين والمملكة المتحدة ، وهما بلدان تتمتع بلدي بعلاقات ثنائية ممتازة معهما .

بالنسبة لكاليدونيا الجديدة ، راقبنا باستمرار تطبيق اتفاقي ماتينيـــون واوديـنو . ونحن ندرك أن ثمة آراء عديدة قد طرحت فيما يتعلق بجوانب هذين الاتفاقين - آراء لا تتطابق بالضرورة مع بعضها البعض . ومع ذلك ، فنحن على ثقة بأنه اذا توافرت الارادة السياسية ، لا يمكن أن تبقى أي عقبة مستعصية على الحل . إن شعب كاليدونيـــا الجديدة ينبغي أن تتاح له الفرصة ، بل ستتاح له في رأينا الفرصة للتعبير عن رأيـــه في عام ١٩٩٨ حيال مستقبله السياسي . وفي الوقت ذاته ، من الملائم أن تمتد ثمـــار التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتشمل كل أرجاء الاقليم ، بما في ذلك المحافظـــات الشمالية والجزرية حيث يقطن أغلب السكان الاصليين الميلانيزيين .

ربما لا يوجد أي نزاع استعماري آخر يشير قلق حكومة وشعب نيجيريا أكثر مـــن مسألة الصحراء الغربية ، لانه نزاع يتعلق بشعبين شقيقين في قارتنا . ومع ذلك نشعـــر بالاغتباط إذ نلاحظ التطورات الايجابية التي حدثت مؤخرا بشأن هذه المسألة . ونحـــن نحرص حقا على أن نرى حل جميع المسائل المعلقة حتى يتسنى التنفيذ الكامل والمبكّـــر لاقتراحات التسوية المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة التي قبلتهـــا أطراف النزاع بالفعل من حيث المبدأ .

ونيجيريا على استعداد للقيام بأي دور مناسب في بعثة الامم المتحدة المقترحة فيما يتعلق بإجراء استفتاء عام في الصحراء الغربية . لقد تسبب الصراع الدائر بيـــن الاشقاء في الصحراء الغربية في خسائر فادحة في الممتلكات والارواح . ولا يمكـــن لافريقيا أن تتحمل استمرار هذه الازمة ، فهي كريح صرصر عاتية تحمل بين طياتها نـــذر الخراب للجميع . لذلك ، فلنبذل ما في وسعنا لحل هذه المشكلة التي تبدو عصية علـــى الحل في الطرف الشمالي الغربي للقارة الافريقية . ونحن نحث مملكة المغرب وجبهـــة البوليساريو بصفة خاصة على دفن خلافاتهما والتعاون في تطبيق اقتراحات التسويـــة . وفي هذا الصدد ، نشيد بالامين العام والرؤساء المتعاقبين لمنظمة الوحدة الافريقيـــة ، الذين عملوا بكل السبل من أجل إحلال السلم في الصحراء الغربية . ونرحب أيضـــا باعتماد مجلس الامن للقرار ٦٥٨ (١٩٩٠) الذي يوافق فيه على التقرير الاوّلي للاميـــن العام بشأن تنفيذ اقتراحات التسوية . ونحث الامين العام وممثله الخاص ألا يتوانيـــا عن بذل جهودهما لدفع الامور قدما فيما يخص مسألة الصحراء الغربية .

وعلى الرغم من أنه لا يوجد إلا ١٨ إقليما مدرجا الآن على قائمة الامم المتحـــدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومعظمها من الاقاليم الجزرية الصغيرة ، فـــإن عهد الاستعمار لم ينته تماما بعد . ومن ثم ينبغي ألا نستسلم لمشاعر الرضا عـــن النفس . إن نيجيريا لن تهدأ بالا حتى ترى كل من يخضع للاستعمار ، رجلا كـــان أو إمرأة ، شابا كان أو كهلا ، يتمتع بالحرية ، ولا سيما أن العديد من المستعمـــرات المتبقيـــة يقطنها عدد كبيـــر من السكان من أصل افريقي . ولا ينبغي أن نسمح لانفسنا أن

ندخل القرن المقبل مثقلين بعبء اضافي من أعباء الاستعمار . وفي هذا العقد الاخير من القرن العشرين ، دعونا نكرّس عزمنا المشترك لكي نجعل عالمنا . عالما خاليا بحق من الاستعمار .

إن السعي الى إيجاد حلول للتحديات العديدة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والايكولوجية التي تواجه البشرية ، يتطلب منا تركيز كل اهتمامنا الجماعي والموحد . إن الاستعمار مفارقة تاريخية وينبغي استئصال شافته من الجذور . فهو بلاء أصاب الكيان السياسي لأسرتنا العالمية . وهو فصل مؤسف في سجلات تاريخ العالم . لذلك ينبغي أن يتحرر البشر في كل مكان من قبضة الاستعمار الخانقة ، إذا كان لهم أن يسهموا اسهامات مفيدة في المجتمع العالمي . وتأمل جمهورية نيجيريا الاتحادية ، حكومة وشعبا أن ترى في القرن القادم بداية عالم خال من الاستعمار . وفي هذا الصدد ، نشيد بالجهود الدؤوبة للجنة الـ ٢٤ التي كانت رأس الحربة في جهودنا الجماعية الرامية الى التخلص من الاستعمار . ولن ينسى التاريخ والاجيال القادمة قط تلك الجهود .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن إنهاء الاستعمار هو أبرز قمة من قمم النجاح الذي حققته الامم المتحدة . وقمة النجاح هذه إنجاز يجب أن يفخر به أعضاء المجتمع الدولي . وهي أيضا إنجاز تحتفل به الامم المتحدة بحق وبفخر هذا العام .

وتشعر بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا بالفخر لاشتراكها في هذا الاحتفال ، بوصفها أحد الاقاليم والشعوب التي كانت غير متمتعة بالحكم الذاتي ، وبوصفها دولة مستقلة أصبحت عضوا في الامم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ . إننا نؤكد من جديد تفانينا في سبيل مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والتزامنا بها ، ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر لتعزيزها قدر استطاعتنا .

إن عام ١٩٩٠ يواكب الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان ١٩٦٠ التاريخي لمنـــح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويسعد حكومة وشعب بابوا غينيا الجديـــدة مشاركة المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور هذا الاعـــلان . ونحن نؤكد من جديد التزامنا الكامل ، متضامنين مع كل الشعوب المستعمرة في العالـــم وكل أعضاء الأمم المتحدة ، بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

يصادف عام ١٩٩٠ ايضا بداية العقد الدولي المعلن للقضاء على الاستعمار. وحكومة وشعب بابوا غينيا الجديدة مصممان على التعاون التام مع المجتمع الدولي وملتزمان به في القضاء التام على نظام الفصل العنصري البغيض وغير الانساني ، وعلى العنصرية والاستعمار ، من على وجه الارض بحلول عام ٢٠٠٠ .

للاسف ، فإن تصفية الاستعمار لم تتم بعد ؛ ولا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير. فالاستعمار الجديد يرسخ قدميه في العديد من اصقاع المعمورة . كما أن الاستعمار الاقتصادي معروف جيدا ويرسخ هو الاخر قدميه في العديد من اجزاء المعمورة .

إن الاستعمار الفكري هو اشد اشكال الاستعمار مكرا . ومن الصعوبة البالغة تحديده والتعامل معه ، وهو حي جدا في كل مكان . وفي التعليم وسيكولوجية الاطفال ، نتكلم عن تشكيل عقول الاطفال الابرياء ، الذين لهم معايير ثقافية واجتماعية وقيم ومواقف مستمدة من مجتمعاتهم . ولكن في اغلب الاحيان إن هذه المعايير والقيم والمواقف ، التي نطورها أو نضعها في المناهج الدراسية أو في برامج تدريب المدرسين ، تتناقض كليا مع المعايير الثقافية والقيم والمواقف الخاصة بالمجتمع الذي يتوقع من الناس فيه أن يعيشوا بوصفهم أعضاء أو مواطنين منتجين وبناشين .

لم تكتمل بعد عملية تصفية الاستعمار - سواء كان على قائمة الامم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ١٨ اقليما أو حتى اقليما واحدا أو أنها لم تكن موجودة على الاطلاق . لا تزال هناك بعض الاقاليم التي ينطبق عليها إعلان ١٩٦٠ لتصفية الاستعمار - مثل كاليدونيا الجديدة - ومع ذلك فإنها غير مدرجة على قائمة الامم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

يناشد وفدي الامم المتحدة واللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار استعراض قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكفالة التنفيذ السلس والناجح والكامل حقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإعلان القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

لسوء الطالع ، شهد عام ١٩٩٠ شكلا قبيحا وجديدا من اشكال الاستعمار يستخدم

أساليب وأسلحة حربية حديثة . وغزو الكويت واستمرار احتلال العراق لها يشهدان على أن الاستعمار حي في أخطر أشكاله ، وأنه يهدد صحة بيئتنا العالمية ورفاهنا الاقتصادي والاجتماعي وسلمنا وأمننا العالميين .

إن احتمال استخدام الاسلحة الكيميائية والنووية وغيرها من الاسلحة الخطرة في حرب محتملة في منطقة الخليج نتيجة لغزو العراق للكويت واستمرار احتلاله لها يشكل خطرا حقيقيا يتهدد السلم والامن الدوليين ، ويتهدد أيضا جميع الكائنات الحية على الأرض ، بما فيها البشر ومجتمعاتهم .

إن انحسار الاستعمار لم يتحقق بعد . إنه يظهر بأشكال عديدة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بدراسة ناقدة وسريعة لهذا الداء الآثم وأن يجد أفضل وأنجع وسائل العلاج أو الحلول ليتسنى تحقيق أهداف إعلان تصفية الاستعمار وإعلان القضاء عليه بحلول عام ٢٠٠٠ .

وبابوا غينيا الجديدة على استعداد تام للمساعدة في دراسة وتحديد المشاكل المقترنة بالاستعمار وتصفيته بغية الاتفاق وديا على حلول سليمة وأكثر صلة وتتمشى مع التغيرات الايجابية الدائرة في العالم ، وبغية تنفيذها من أجل القضاء التام على شرور الفصل العنصري والعنصرية والاستعمار بحلول الموعد المحدد .

نحن نعتقد أنه يلزم إجراء بعض التغييرات في الامم المتحدة بغية أن تضطلع على نحو مناسب بمهمتها في مجال تصفية الاستعمار . إلاّ أن هذه التغييرات يجب أن تكون حقيقية وأن تتمشى مع ميثاق الامم المتحدة ، ومع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإعلان العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

في رسالة موجهة الى رئيس الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، طلبت حكومة بابوا غينيا الجديدة الى المنظمة النظر في امكانية مشاركة بابوا غينيا الجديدة في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار على أساس أن استراليا ، وهي من بلدان منطقة المحيط الهادئ ، كانت ستنسحب من عضوية اللجنة في عام ١٩٨٥ . وقد انسحبت استراليا ويوجد شاغر الآن . ولا نزال مهتمين جدا بالانضمام الى لجنة

الـ ٣٤ الخاصة ونودّ صادقين أن نطلب الى الجمعية أن تنظر بايجابية في طلبنا فـــي الدورة الحالية في إطار البند ١٨ من جدول الاعمال ، مع ملاحظة أن المشـــاورات ذات الصلة ما فتئت مستمرة الآن لمدة خمس سنوات منذ أن تقدمنا بطلبنا الى الجمعية .

إن معظم الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقيـة تقع في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي . وبابوا غينيا الجديـــدة ، وغيرها من دول جزر المحيط الهادئ وشعوبها ، ملتزمة بجعل منطقة المحيط الهـــادئ منطقة مستقلة وخالية من الاسلحة النووية . ويحدونا أمل صادق أن يقدم أعضاء المجتمع الدولي تأييدهم المفيد لتحقيق هذا الهدف الهام .

في الختام ، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئ رئيس اللجنة الخاصة المعنيـــة بتصفية الاستعمار ، السيد تسفاي تاديسي ، ممثل اثيوبيا الدائم ، وأعضاء اللجنـــة الآخرين على جهودهم الممتازة التي لا تكل في ميدان تصفية الاستعمار . ونحن نشكرهـــم على عملهم المفيد وعلى تقارير اللجنة المقدمة الى الجمعية العامة . ونؤكد للسيـــد تاديسي وللجنة على دعمنا الكامل والتزامنا بالمهمة الهامة المتمثلة في كتابـــة الفصل الاخير في تاريخ تصفية الاستعمار .

نودّ أيضا أن نهنئ ونشكر السيد مارتن ادوكي ، رئيس اللجنة الرابعة ، علـــى الطريقة الفعالة والبناءة التي أدار واختتم بها أعمال اللجنة . وسيظل هو وأعضـــاء اللجنة الرابعة يحظون بتأييد حكومتنا لقضية المساواة والحرية والاستقلال وبالالتـــزام بها لجميع الشعوب المستعمرة في العالم . ونتمنى لهم النجاح في مهمتنا المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثـــل يوغوسلافيا ، الذي سيتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز وسيتولى عرض مشروع القرار .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أحد أعظم الانجازات في تاريخ الامم المتحدة . فمبادئـه الاساسيـة وتطبيقهـا انعكاس حقيقي للتطورات الديمقراطية في العالم في مـدى الثلاثين عاما المنصرمة . ومن بين هذه المبادئ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير ،

(السيد لوهيا ، بابوا غينيا الجديدة)

وكذلك حق الشعوب في التمتع بالسيادة وفقا لارادتها ورغباتها التي تعبر عنها بحرية ، كما أنها حجر الزاوية في النظام العالمي الجديد الآخذ في التبلور اليوم .

من خلال عملية تنفيذ الإعلان حصلت معظم البلدان المستعمرة على الاستقلال وانضمت الى منظمتنا . واستقلال ناميبيا بعد مضي أكثر من مائة عام على الحكم الاستعماري يمثل نجاحا عظيما للامم المتحدة ومثالا حميدا على التعاون يقتدي به المجتمع الدولي بأسره .

وقد شهدنا حديثا بعض التقدم فيما يتعلق ببعض قضايا الاستعمار الاخـــرى . فمشكلة الصحراء الغربية على سبيل المثال دخلت مرحلة حاسمة ونعتقد أنه بتوافـــر الارادة السياسية اللازمة ، سيصبح ايجاد حل على أساس الاستفتاء وتقرير المصير قريـــب المنال .

ولا يمكن أن ننكر أن عملية انهاء الاستعمار لم تنته بعد . وما زال الطريـــق طويلا الى حد ما أمام الامم المتحدة قبل أن تحقق هدف التنفيذ العالمي للإعلان الخـــاص بإنهاء الاستعمار . وحقيقة أن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقيـــة وعددها ١٨ إقليما تتضمن أقاليم صغيرة في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبـــي لا تقلل من أهمية التزام الامم المتحدة حيال هذه الاقاليم ، على الرغم من أنه مـــن الواضح أنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة لكل اقليم .

وينبغي للمنظمة العالمية أن تستمر في الإسهام بحزم ، كما فعلت منـــذ انشائها ، في استكمال عملية إنهاء الاستعمار . والتطورات الدينامية التي حدثت فـــي العالم والتغيرات الجوهرية التي ترتبت على هذه التطورات تحتم علينا أن ننظر الـــى عملية انهاء الاستعمار من زاوية مختلفة .

إن الخبرة التي اكتسبناها من التطورات الاخيرة التي حدثت في العالم تعـــزز اقتناعنا بأن دور الامم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار له أهمية قصوى . وقـــد أثبتت الايام أنه يمكن تسوية المشاكل الاستعمارية على نحو سلمي اذا توافـــرت الارادة السياسية والتعاون المشترك لدى جميع الاطراف المعنية . وكما حدث في مجالات أخرى مـــن الحياة الدولية ، إن الحوار والتعاون في هذا الميدان هما أفضل طريق يمكن اتباعـــه اذا أردنا تحقيق النتائج المرجوة . فالمواجهة تنتمي الى العصر الذي تركناه جانبـــا وينبغي أن نستغل جميع جهودنا لتعزيز الاتجاه صوب التعاون في جميع ميادين الحيـــاة الدولية .

وحتى يكون إسهامنا أكثر فعالية ينبغي أن نسعى للتوصل الى توافق آراء بشـــأن القرارات والمقررات التي تتخذها الجمعية العامة للامم المتحدة . وبذلك ستكـــون قراراتنا ومقرراتنا ملزمة للجميع وسنضمن تنفيذها بالكامل .

ينبغي أيضا أن تقود روح التعاون عمل لجنة الـ ٣٤ الخاصة . ويوغوسلافيا باعتبارها عضوة في هذه اللجنة مستعدة للمشاركة بنشاط في تعزيز التعاون في اللجنة الخاصة وفي الجمعية العامة . ونرى أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تعمل بطريقة أكثر تجديدا وأن توائم منهجها في العمل مع الحقائق الدولية الجديدة والمناخ الجديد السائد في العلاقات الدولية وكذلك مع الاحتياجات والظروف المحددة لكل من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية .

ونأمل أيضا أن تتعاون الدول القائمة بالادارة مع اللجنة الخاصة لتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستقلة لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وهذا من شأنه أن يمكّن هذه الشعوب من ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير ، في حرية ودون أية ضغوط خارجية ، بشكل يعبر عن مصالحها الحقيقية وتطلعاتها .

وما فتئت يوغوسلافيا وبلدان عدم الانحياز الاخرى تعلّق أهمية قصوى على عملية انهاء الاستعمار . وبناء على مبادرة منها نادت الجمعية العامة بالعقد الخاص بإنهاء الاستعمار وطلبت من الامين العام أن يقترح خطة عمل لتحقيق عالم خال من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين .

وقد قدمت يوغوسلافيا ، باعتبارها الرئيسة الحالية لحركة بلدان عدم الانحياز ، مشروع قرار في الوثيقة A/45/L.18 لكي تعتمده الجمعية العامة . وبغية تسهيل تنفيذ خطة العمل قررت حركة عدم الانحياز تشكيل فريق عامل يضطلع بجانب نشط في تطبيق برنامج العمل .

وفي الختام أود أن أؤكد مرة أخرى أن عملية إنهاء الاستعمار لن تستكمل إلا عندما تمنح الفرصة لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية لان تقرر مستقبلها بحرية واستقلال . إن هذا سيبشر ببداية عهد جديد من الديمقراطية والعلاقات المنصفة في الحياة الدولية في القرن المقبل . ولقد كان هذا هو هدف الامم المتحدة عندما قبلت الاعلان .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥